Journal Of the Iraqia University (72-1) April (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

تطور الحركة الوطنية في مصر من الاحتلال الى الاستقلال ١٩١٨-١٩٥٢

أ.م.د. محمود احمد خضر المعماري

المديرية العامة لتربية نينوى

The development of the national movement in Egypt from occupation to independence 1918-1952

Assistant Professor dr. Mahmood Ahmed Khader Al-Maamari
General Directorate of Education in Nineveh

المستخلص:

شهدت فترة البحث ١٩١٨–١٩٥٢ صراعًا مستمرًا بين الحركات الوطنية المصرية والاستعمار البريطاني من أجل الاستقلال الوطني والتحرر من الاحتلال، وبناء على تطورت الحركة الوطنية في سياق صراع طويل بين القوى الوطنية والسياسة الاستعمارية البريطانية، والأنظمة الحاكمة المحلية. ومن خلال هذا البحث، تم استعراض وتحليل تطور الحركة الوطنية في مصر خلال الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٥٢، متناولين الأحداث الأساسية والتطورات السياسية والاجتماعية التي ساهمت في نشوء الثورة المصرية. حيث كانت مصر تحت الاحتلال البريطاني، مع سيطرة الحكومة البريطانية على مقاليد الحكم في البلاد عبر نظام الحماية. وأدى ذلك إلى خلق شعور بالاستياء، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت هناك موجة من الأمل في حصول مصر على الاستقلال، لكن بريطانيا كانت تماطل في منح الاستقلال الكامل، وازدادت القضايا الوطنية تعقيدًا، ومع تزايد الضغط الشعبي على الحكومة البريطانية، وبعد سلسلة من الأحداث المزلزلة مثل حريق القاهرة والاحتجاجات الشعبية الواسعة، اندلعت ثورة ٢٣ يوليو بقيادة الضباط الأحرار، مما أدى إلى الإطاحة بالملك فاروق وبدء مرحلة جديدة من التاريخ المصري.**الكلمات المفتاحية: الحركات، الوطنية، الاستقلال، الاستعمار، التحرر**

Abstract

The research period 1918-1952 witnessed an ongoing struggle between the Egyptian national movements and British colonialism for national independence and liberation from occupation. Based on this, the national movement developed in the context of a long struggle between the national forces, British colonial policy, and local ruling regimes. Through this research, the development of the national movement in Egypt during the period from 1918 to 1952 was reviewed and analyzed, addressing the basic events and political and social developments that contributed to the emergence of the Egyptian revolution. Egypt was under British occupation, with the British government controlling the reins of government in the country through the protectorate system. This led to a feeling of resentment, and with the end of World War I, there was a wave of hope for Egypt to gain independence, but Britain was procrastinating in granting full independence. The national issues became more complicated with the increasing popular pressure on the British government, and after a series of shocking events such as the Cairo fire and widespread popular protests, the July 23 Revolution broke out under the leadership of the Free Officers, which led to the overthrow of King Farouk and the beginning of a new phase in Egyptian history.**Keywords: movements, nationalism, independence, colonialism, liberation**

المقدمة

منذ بداية القرن التاسع عشر أظهرت مصر رغبتها في التحرر من الاستعمار البريطاني وإقامة دولة وطنية قوية تضمن مصالحها وتحقيق استقلالها، من حيث شهدت مصر العديد من التحولات الكبيرة التي أدت إلى تطورها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما كان للزعماء المصريين بعد ثورة ١٩١٩ دور كبير في تأكيد سيادة الدولة الوطنية المصرية، وأبرزهم مصطفى كامل وسعد زغلول، اللذان وقفا في وجه القوى الاستعمارية وقدموا نموذجًا في المقاومة السياسية والشعبيةوقسم البحث إلى ثلاثة مباحث **الأول:** الحركة الوطنية المصرية بين الحربين (١٩١٩ – ١٩٣٩) سيتناول هذا المبحث التحديات التي واجهت مصر تحت الاحتلال البريطاني، بما في ذلك ظروف دخول مصر الحرب

العالمية الأولى وتأثير ذلك على السياسة المصرية الداخلية. والمبحث الثاني: الحركة الوطنية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)اما المبحث الثالث سيتناول ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت مصر في مرحلة متقدمة من السعي لتحقيق الاستقلال التام. ينتهي البحث بخاتمة و قائمة المصادر المراجع التي اعتمدت عليها في كتابة هذا البحث.

فرضية الدراسة

تدور فرضية البحث حول تحليل تطور الحركة الوطنية في مصر بين ١٩١٨ و١٩٥٢ والصراع السياسي بين القوى الوطنية والاحتلال البريطاني ومدى تاثيره على تحقيق التحرر والاستقلال، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية بين الأحزاب السياسية المصرية، كان العامل الرئيسي في تحديد مسار الاستقلال الوطني وتحقيق التحولات السياسية الكبرى التي أدت إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

الهدف من الدراسة:

-تهدف الدراسة إلى تحليل علاقة الصراع الوطني مع الاحتلال البريطاني وكيف أثرت تلك العلاقة في بناء الوعي السياسي المصري الذي قاد إلى الاستقلال الكامل في ١٩٥٢.

منهجية الدراسة:

ان البحث في موضوع كهذا يتطلب استقراء شاملاً من أجل تحليل تطور الحركة الوطنية في مصر من الاحتلال إلى الاستقلال (١٩١٨-١٩٥٢)، حيث استخدامنا المنهج التاريخي الوصفي التحليلي في اطار المنهج التاريخي مع الاعتماد على بعض الأدوات المنهجية الأخرى لتعميق فهم الظواهر السياسية والاجتماعية في تلك الفترة.

التمهيد

كانت مصر عبر تاريخها في موقع جغرافي استراتيجي، إذ تقع بين قارتي أفريقيا وآسيا مما جعلها نقطة التقاء حضارية وثقافية مهمة. كان هذا الموقع السبب الرئيسي في جذب الأنظار إليها من قبل العديد من القوى الأجنبية عبر العصور، بدءًا من الفراعنة وصولاً إلى الفاتحين العظام الذين مروا بها وتركوا أثراً عميقاً في تاريخها.[١] ومع مرور الوقت، أصبحت مصر هدفاً لعدد من القوى الاستعمارية الأوروبية، التي رأتها شرياناً حيوياً ومصدراً للموارد والثروات. [٢]كان الشعور الوطني في مصر، منذ فترة طويلة، يتسم بالرفض التام لأي شكل من أشكال الاحتلال الأجنبي. فقد تضافرت العديد من العوامل التي ساعدت على تعزيز هذا الشعور وخلق حالة من العداء بين المصريين والقوى الاستعمارية التي توالت على حكم مصر. على مر العصور، شعر المصريون بأنهم أمة ذات حضارة عريقة وتراث غني، وكانوا يرفضون أن يكونوا خاضعين لأي قوة أجنبية. [٣]كانت ثورة عرابي في عام ١٨٨١م حدثًا فارقًا في تاريخ مصر الحديث، إذ مثلت بداية لمرحلة جديدة من المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني والاستبداد المحلي. بعد دخول القوات البريطانية إلى مصر عام ١٨٨٢م، تزايدت العوامل التي ساعدت على تبلور الشعور الوطني في البلاد، وكانت هذه الثورة تعبيرًا قويًا عن معاناة الشعب المصري من استبداد الحكم الأجنبي والمحلي. [٤]

المبحث الأول الحركة الوطنية المصرية بين الحربين (١٩١٩ ـ ١٩٣٩) مصر في ظل الاحتلال البريطاني

عد انهيار السيادة العثمانية وتزايد النفوذ البريطاني في مصر، بدأت القوات البريطانية في الترسخ في البلاد على الرغم من أن مصر كانت لا تزال تُعتبر جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. تزايدت مظاهر الهيمنة البريطانية على الحياة السياسية والاقتصادية في مصر، خاصةً بعد الاستيلاء على قناة السويس.[٥]وكان لهذا الحادث اثره البعيد على الحركة الوطنية المصرية اذ حرك الشعب المصري ضد الاستعمار واعوانه فادركت بريطانيا خطورة الموقف فأقالت معتمدها في مصر، وكانت قيادة الحركة الوطنية موكلة لمصطفى كمال حيث تؤمن هذه الحركة بحق مصر بالحرية والاستقلال[٦]. في البداية لم تكن على اساس ثوري جماهيري وانما على اساس دعاية لقضية مصر في مجال الخارجي ولكنها اخذت بعد اكبر بعد حادثة السويس واصبحت تبحث عن كسب ود الراي العام العالمي، حيث تميزت سياساته بالتركيز على النضال في المجال الخارجي، أي على الساحة الدولية، أكثر من النضال الثوري المباشر ضد الاستعمار. وقد اتبع مصطفى كامل أسلوبًا دبلوماسيًا في المطالبة بحقوق مصر وحرية شعبها، إذ كان يراهن على عرض القضية المصرية على الرأي العام العالمي عبر الصحافة والمخاطبة المباشرة مع القوى الكبرى.[٧] كان يهدف إلى تحفيز المجتمع الدولي للضغط على بريطانيا من أجل منح مصر الاستقلال، وعليه تبلورت سياسة إنكلترا اتجاه مصر طيلة فترة الاحتلال.

مصر في الحرب العالمية الاولى اندلعت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م، وكان لها تأثير كبير على مجريات الأحداث في العالم، وخاصة في المستعمرات الأوروبية. كانت بريطانيا تسعى إلى تأكيد هيمنتها على مصر، التي كانت تحت السيطرة العثمانية آنذاك، ولكن مع اندلاع الحرب العالمية الاولى، بدأت بريطانيا تخشى من تأثيرات الصراع على مصالحها في المنطقة، في هذا السياق، أعلنت بريطانيا في عام ١٩١٤م فرض

الحماية على مصر، وبذلك خرجت مصر من نطاق السيادة العثمانية وأصبحت محمية بريطانية بشكل رسمي. [٨] وكانت هذه الخطوة جزءًا من محاولات بريطانيا لضمان حماية قناة السويس، التي كانت تعتبر شريان الحياة لها في الصراع ضد القوى الأوروبية الأخرى في الحرب العالمية، كما كان لبريطانيا أطماع استراتيجية في تأمين طريقها إلى مستعمرات الهند في الجنوب الشرقي.ووضعت بريطانيا يدها ايضا على موارد البلاد وصادرت جميع المنتجات الزراعية، وجندتا مليون عامل ساقتهم الى ساحات القتال لمساعدة جيوش الحلفاء، وكانت مصر مركز تمويل للجيش البريطاني وجيوش الخلفاء في ميادين الشرق الاوسط.[٩] بالاضافة الى فرض قيودًا شديدة على الحريات العامة في مصر، في محاولة للحد من الأنشطة السياسية المناهضة للاحتلال. تم فرض رقابة صارمة على الصحف والإعلام، حيث كانت الصحف التي تروج للأفكار الوطنية أو التي تنتقد السياسة البريطانية تتعرض للرقابة أو الإغلاق، من حيث كانت الصحف والمجلات المستقلة تمثل قناة رئيسية للتعبير عن المطالب الوطنية، ولكن مع تطبيق الرقابة عليها، تم منع انتشار الأفكار المعارضة. وأصدرت أيضًا أوامر بمنع الاجتماعات العامة والمظاهرات، خوفًا من أن يؤدي التجمع الشعبي إلى تحفيز احتجاجات ضد الاحتلال. كان من المتوقع أن يتمكن الشعب المصري من التعبير عن مطالبهم بشكل جماعي، فعملت سلطات الاحتلال على منع هذا الشكل من التعبير، معتبرة أنه يشكل تهديدًا لاستقرار حكمها.[١٠] إلى جانب الرقابة وفرض القيود على الحريات، كانت بريطانيا تُنفذ حملات اعتقال واسعة ضد الوطنيين والنشطاء السياسيين. أُعتقل العديد من القادة السياسيين والوطنيين، وتم سجنهم أو نفيهم إلى أماكن بعيدة داخل مصر أو خارجها، حيث لم تُجرَ محاكمات عادلة أو تحقيقات رسمية معهم. في بعض الحالات، كان يتم الحكم على هؤلاء النشطاء بالسجن لفترات طويلة أو يتم نفيهم من دون أي تحقيق قانوني أو محاكمة عادلة.لم تكن سيطرة بريطانيا على الناحية السياسية فحسب بل تعدتها إلى السيطرة على الناحية الاقتصادية. فصادرت المحاصيل الزراعية والمواشي والدواب[١١]، وابتزاز الاموال الطائلة من المصريين بحجة انها تبرعات للصليب الاحمر البريطاني وكان الحرب قد ادت الى كساد اقتصادي اذ هبط سعر القطن، وتدخل بريطانيا في تحديد اسعار، حيث فرضت سعراً للقطن اقل بكثير من سعره الحقيقي ووضعت قيود على تصديره. كما عانى الشعب من ارتفاع في الاسعار المنتوجات الاستهلاكية وخاصة أسعار الحبوب والمنسوجات[١٢]كانت هذه السياسات القمعية تزيد من مشاعر الاستياء والغضب بين الشعب المصري، مما أدى إلى تصاعد المعارضة ضد الاحتلال البريطاني. على الرغم من القيود الشديدة، استمرت الحركة الوطنية في مصر في السعي من أجل الاستقلال، حيث ظهرت العديد من الحركات السياسية والاحتجاجات التي تطالب بحقوق المصريين في تقرير مصيرهم، وأسهمت هذه الممارسات القمعية في تأجيج الصراع الوطني ضد الاحتلال البريطاني، مما دفع الشعب المصري إلى المطالبة بإنهاء الاحتلال والتحرر من القيود الاستعمارية، وان اعلان الحماية والانقلاب الذي تبعها قوبل بمظاهر من السخط والاستياء عبّر عنها الشعب بأشكال مختلفة ففي ١٨ فبراير عام ١٩١٥ قام السلطان حسين كامل بزيارة الى مدرسة الحقوق وقد اتفق الطلاب على الامتناع عن الحضور في ذلك اليوم ونفذوا اضرابهم وكان هذا اضرابهم بمثابة مظاهرة صامتة ضد الحماية والانقلاب، كما حصل اعتداء على السلطان حسين نفسه مرتين الاولى بالقاهرة في يوم ٨ أبريل عام ١٩١٥م والثاني يوليو ١٩١٥م في مدينة الاسكندرية.[١٣]

تكوين الوفد المصري بعد ان وضعت الحرب العالمية الأولى اوزارها في نوفمبر ١٩١٨م، كان هناك تحول كبير في سياق العلاقات الدولية والنظام السياسي العالمي، كمبدأ حق تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأمريكي توماس ويلسون في خطاباته خلال فترة الحرب من أبرز المبادئ التي أثرت في السياسات الدولية بعد انتهاء الحرب، هذا المبدأ دعا إلى حق الشعوب في تحديد مصيرها السياسي بشكل حر دون تدخل من القوى الاستعمارية أو الاستبدادية، وهو ما خلق آمالًا كبيرة لدى الشعوب التي كانت تحت الاستعمار في السعي نحو الاستقلال والتحرر.[١٤] شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تطورات كبيرة في الوطن العربي، حيث تأثرت بالأحداث العالمية وتأثيرات الحرب، وأدت هذه الأحداث إلى تغييرات سياسية كبيرة على مستوى المنطقة، واهمها، اعلان المملكة العربية الحجاز تحت حكم الشريف حسين في عام ١٩١٦، وكان ذلك بداية لمحاولة إنشاء دولة عربية موحدة، اضافة الى ذلك تمثيل فيصل بن الحسين في مؤتمر السلام في باريس (١٩١٩) وفعلا تم عقد مؤتمر السلام في باريس مع نهاية الحرب العالمية الأولى، كان تأثير وعد بلفور في ١٩١٧ ما زال قائمًا، حيث سعت بريطانيا لتحقيق وعدها بإقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين، وهو ما كان محل اعتراض كبير من الدول العربية. هذه السياسات البريطانية والأوروبية ساهمت في تصاعد التوترات في الشرق الأوسط. [١٥]وعلى اساس المتغيرات عقد قادة السياسة المصريين سلسلة من الاجتماعات في عام ١٩١٨م. تداول فيها مستقبل مصر بعد انتهاء الحرب وكانت تلك الاجتماعات سرية وغير منظمه وكان من بين هؤلاء سعد زغلول وعُدّت تلك الاجتماعات بمثابة نواة لتشكيل حزب الوفد.[١٦]

وقد قام ثلاثة من زعماء الحركة الوطنية في مصر بالذهاب الى بريطانيا وهم سعد زغلول، عبد العزيز فهمي وعلي الشعراوي وقد قابلوا المندوب السامي البريطاني، وقد طالبوا باستقلال مصر استقلالاً تاماً وعلى ان تتعهد مصر بضمان مصالح انكلترا واقامة تحالف معها.[١٧]واتضح ذلك في

٢٠ نوفمبر ١٩١٨م، ان تقدم سعد زغلول ورفاقه من أعضاء الوفد المصري بطلب إلى السلطة العسكرية البريطانية للحصول على ترخيص للسفر إلى إنجلترا، كان الهدف من هذه الرحلة هو تقديم مقترحات إلى الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، باعتبارها السلطة المسؤولة عن إدارة مصر وتحت نظام الحماية البريطاني، وإثارة قضية الاستقلال المصري، ورغم أن المندوب السامي البريطاني كان هو المسؤول المباشر عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمصر في ذلك الوقت، إلا أن القيادة العسكرية البريطانية في مصر، التي كانت تخضع البلاد للحكم العسكري بسبب سريان الأحكام العرفية بعد انتهاء الحرب، رفضت الطلب. وبررت هذا الرفض بأن نظام الحماية الذي فرضته بريطانيا على مصر كان لا يزال ساري المفعول، وأن تقديم الطلبات المتعلقة بالسفر أو الشؤون السياسية يجب أن يتم من خلال المندوب السامي البريطاني، وليس مباشرة مع السلطة العسكرية.[١٨]ورغم الرفض الرسمي، قام زغلول ورفاقه بالتمسك بمطالبهم، مؤكدين أنهم لا يطالبون بإلغاء الحماية البريطانية مباشرة ولكنهم يسعون للحصول على اعتراف حقوقي وسياسي للشعب المصري في تقرير مصيره. [١٩]بعد أن قوبل طلب الوفد المصري بالرفض من قبل السلطة العسكرية البريطانية بشأن السماح لهم بالسفر إلى إنجلترا للمطالبة بالاستقلال، رفض الوفد هذا الاقتراح بشدة وقرر تصعيد الموقف واتخاذ خطوات مهمة على الصعيدين الداخلي والدولي، ومنها رفع احتجاج رسمي إلى رئيس الحكومة البريطانية، حيث أطلع الحكومة البريطانية على اعتراضه على الرفض، مُؤكدًا على حق الشعب المصري في تقرير مصيره وأنه يجب أن يُسمح له بحضور مؤتمر الصلح في باريس لتقديم قضيته كذلك الاتصال بالبعثات الأجنبية حيث أرسل الوفد أيضًا برقيات وبيانات إلى رؤساء البعثات الأجنبية في مصر، حيث أطلعهم على برنامجه السياسي، وتضمن ذلك مطالب الشعب المصري في الاستقلال وتقرير المصير، وتوضيح الموقف البريطاني من هذه القضية بالاضافة الى توجيه برقية إلى الرئيس الأمريكي، طالبًا منه اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتوفير الدعم المصري في مؤتمر الصلح بباريس.[٢٠]كانت الأوضاع السياسية في مصر قد وصلت إلى مرحلة من التوتر الشديد بين الحكومة المصرية والاحتلال البريطاني، وكان رشدي باشا رئيس الوزراء وقد اتفق مع سعد باشا على خطة عمل وكان رشدي باشا قد طلب من بريطانيا السماح له ولزميله عدلي يكن باشا وزير المعارضة بالسفر الى لندن لمقابلة المسؤولين للتحدث اليهم في مستقبل مصر.[٢١] لكن الحكومة البريطانية اجلت زيارة رشدي وزميله بسبب غياب وزير الخارجية البريطاني بلفور، لحضوره مؤتمر الصلح، فقدم رشدي باشا وعدلي يكن استقالتهما من الوزارة في ٢ ديسمبر عام ١٩١٨م. لكن السلطان فؤاد رفض الاستقالة.[٢٢]وفي مارس ١٩١٩م، واجهه رئيس الحكومة آلمصرية، تحديًا كبيرًا في سعيه للحصول على استقلال مصر وإنهاء الهيمنة البريطانية على البلاد. بعد رفض الحكومة البريطانية السماح له وعدلي يكن باشا بالسفر إلى لندن في البداية، قامت الحكومة البريطانية بإرسال مندوبها السامي إلى مصر من أجل معالجة هذه الأزمة. وعلى اثر الزيارة وافقت الحكومة على سفرهما لكن رشدي باشا اشترط اطلاق حريات السفر الى اوربا لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك فقدم استقالة حكومته في أول من آذار عام ١٩١٩م وقبلها السلطان في الحال[٢٣]. ان قرار رشدي باشا بالاستقالة بمثابة تصعيد كبير في الصراع بين الحكومة المصرية والاحتلال البريطاني.هذه الاستقالة أظهرت مدى الإحباط و الاستياء لدى القيادات المصرية من السياسة البريطانية المتعنتة تجاه مطالب المصريين في الحصول على استقلالهم وحقوقهم.احتج الوفد في ٤ مايس عام ١٩١٩م لدى معتمدي الدول الاجنبية في مصر احتجاجاً على منع الوفد من السفر الى مؤتمر الصلح وممارستها ضغط على رشدي باشا انتهت باستقالته[٢٤]. وقد توالت الاحتجاجات عند وكلاء الدول الاجنبية والتشهير بسياسة انكلترا حيال الشعب المصري، وقدرات الحكومة البريطانية في مذكرات الاحتجاج تحريضاً للمقاومة ضدها وتعرية لسياستها امام الراي العام وعلى اثرها القت القبض على سعد زغلول وثلاثة من رفاقه في ٨ آذار عام ١٩١٩م. ونفي الى جزيرة مالطا[٢٥].تصاعدت المطالب الشعبية في مصر بضرورة التحرر من السيطرة البريطانية وشدت حالة الاستنفار الوطني بعد استقالة الحكومة، ودفع وهذا التصعيد السياسي إلى قيام ثورة ١٩١٩ في الشهر التالي (مارس ١٩١٩م)، حيث اندلعت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في جميع أنحاء البلاد، مما ساهم في زيادة الضغوط على الحكومة البريطانية. [٢٦] لكن أسبابها الاصلية ليست بسياسية فقط بل اقتصادية واجتماعية.[٢٧]**الاسباب السياسية:**- ترجع الثورة التي تذمر الشعب من حالته السياسية وتطلعه إلى ما يصبو اليه من حرية واستقلال فقد ظل يعاني من الاحتلال الاجنبي[٢٨]. فكانت ثورة ضد المظالم التي عاناها الشعب من سلطة العسكرية البريطانية والاحكام العرفية واساءة الجنود البريطانيين معاملة المصريين عامة وتجنيد الفلاحين والعمال.[٢٩]**الاسباب الاقتصادية:**- كانت ثورة ضد النظم المالية التي عانتها البلاد قبل وبعد الحرب، واخذت المصالح الاجنبية نمت وازدهرت اما الاقتصاد القومي كان ضعيفا، اضافة الى جمع الضرائب وارتفاع اسعار السلع.[٣٠]**الاسباب الاجتماعية:**- انتشار التعليم وتطور الافكار واتساع المدارك والنهضة الاوربية والعلمية كل ذلك ساعد على تطور الفكر العربي[٣١]، وكانت الصحافة الوطنية فضل كبير في بث روح الوطنية[٣٢].**اندلاع الثورة:**بدأت الثورة يوم ٩ مارس عام ١٩١٩م. بإضراب طلبة مدرسة الحقوق واعقبها طلبة الازهر وباقي المدارس وانتشرت روح التذمر في جميع الجهات، وفي ١١ مارس اضرب المحامون في جميع انحاء البلاد، وأضرب عمال العنابر وكان

عددهم (٤٠٠٠) عامل فتعطلت القطارات ووسائل النقل بأكملها[٣٣]. اتسعت نطاق الاضراب يشمل طلبة الازهر والمعاهد العالية وبعض مدارس الثانوية اضافة الى جماهير التي طافت شوارع وميادين القاهرة. كذلك قام القرويون بالهجوم على نجدات الانكليزية المرسلة بالبواخر النيلية الى أسيوط فهذه الهجمات اشبه بخطط عسكرية مدروسة اكثر من انها حوادث عفوية وقد اتهم العسكريين المصريين بالتخطيط لهذه العمليات[٣٤]وفي ١٦ مارس عام ١٩١٩م قام الشعب بقطع سكك الحديدية واسلاك التلغراف بين القاهرة والوجهين البحري والقبلي وفي ١٨ مارس أصبحت القاهرة بمعزل عن الاقاليم.[٣٥] وهذا دليل على السخط العام، وعليه قررت الحكومة البريطانية امام احتدام الثورة تعيين احد كبار قادتها العسكرين هو اللنبي مندوبا ساميا على مصر، وكان اللنبي قد لاقى شهرة كبيرة أبان الحرب العالمية الاولى وكان قائد حملة على فلسطين وسوريا[٣٦]. وقام بعدد من الاجراءات لكبح جماح الثورة بالقوة واستندت سياسة اللنبي الى مبادئ منها:

١-العمل على تأكيد الحماية البريطانية على مصر والسعي الى الحصول على تأييد دولي لها.

٢-انهاء الثورة .

٣-تشكيل حكومة مصرية قوامها عناصر أقل عداء للبريطانيين.

٤-رفع الحضر على سفر زعماء المصريين الى اوربا وهو اجراء قصد به تهدئه الثورة.[٣٧]وعليه قررت بريطانيا إطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه ٧ نيسان ١٩١٩م، بالإضافة إلى السماح للقادة المصريين بالسفر إلى لندن للمطالبة بحقوق مصر في مؤتمر السلام الذي كان يُعقد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان هذا القرار جزءًا من محاولات الحكومة البريطانية تهدئة الأوضاع في مصر بعد الأحداث التي جرت خلال ثورة ١٩١٩، ولكن رغم ذلك، ظلّ الشعب المصري يُطالب بالاستقلال التام، وعملت بريطانيا على تهدئة الشارع المصري، وتم تشكيل وزارة جديدة برئاسة "رشدي باشا"، وهي خطوة تهدف إلى استعادة نوع من الاستقرار السياسي في مصر، بعد استقالة الحكومة السابقة. ومع ذلك، ظل الشعب المصري في حالة من التوتر، وكانت مطالبات الاستقلال تتزايد بشكل كبير، خاصةً بعد تشكيل الوفد المصري بقيادة سعد زغلول والذي كان يحمل أمال الشعب المصري في الحصول على الاستقلال الكامل عن الاحتلال البريطاني وفي ١١ نيسان ١٩١٩م، غادر الوفد المصري بقيادة سعد زغلول إلى باريس للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي كان يُعقد في تلك الفترة، والذي تم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. كانت آمال الوفد المصري تتجه إلى إيصال مطالب الشعب المصري إلى الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[٣٨]

وفي ١٦ نوفمبر عام ١٩١٩ قامت مظاهرات في القاهرة احتجاجا على بلاغ الحكومة البريطانية بإرسال لجنة ملنراذ في يوم ١٤ نوفمبر وصل الى ميدان عابدين قوة عسكرية ورجال شرطه لتفريق المتظاهرين[٣٩] لكنهم لم يستطيعوا تفريق المتظاهرين، لقد واجه البريطانيون المظاهرات السلمية السيارات المصفحة واطلق الجنود النار على الجماهير حتى وان لم تكن مجتمعة في مظاهرات سياسية كأن يكون أفراد خارجين من المساجد بعد صلاة الجمعة[٤٠]. وانتشرت الثورة الى الاقاليم وشملت البلاد كلها وارتكب البريطانيون في الاقاليم اعمالاً شرسة لكبت الثورة واخمادها فالقت الطائرات قنابلها على جموع الناس واوقعت بهم اصابات كبيرة وحتى عندما يتفرقون كان الجنود يتبعونهم الى الحقول ويقتلونهم من غير تمييز واحرقت القرى ودمرت المحصولات الزراعية و كانت هذه الاعمال الانتقامية غايتها ارهاب السكان[٤١].

اسباب فشل الثورة :

١- انعزال ثورة ١٩١٩ عن العالم العربي وعما يحدث فيه من احداث.

٢- عدم قدرة القيادات الثورية ان تلائم بين اساليب نضالها وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت[٤٢].

٣- تعاون الملك فؤاد مع الانكليز للقضاء على الثورة[٤٣].

٤- لجوء الاستعمار الى اسلوب المراوغة فعندما فشل في القضاء على الثورة باستخدام السلاح لجأ الى اعلان استقلال مصر المشوه في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي تبنه اصدار الدستور.

نتائج ثورة ١٩١٩م:تعد ثورة ١٩١٩م أُولى الثورات التحررية التي تعرض لها الانكليز في مصر بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة للظروف القاسية التي واجهها الشعب المصري[٤٤]. نجحت الثورة في تحقيق احد اهدافها هو اسماع الراي العام العالمي صوت مصر ومطالبتها بالحرية والاستقلال اذ سمح للوفد السفر الى باريس محاولة من انكلترا تغير موقفها في مصر فأرسلت بعثة ملنر التي قاطعها الشعب الثائر مما ادى الى اخفاق مهمتها[٤٥]. وقد شاركت المرأة المصرية اشتراكاً فعلياً في مطالبة بحقوقها الوطنية. فكانت نقطة تحول في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٤٦].

لجنة ملنر:وصلت لجنة ملنر في ٧ ديسمبر ١٩١٩ م . بالرغم من التهديدات، حيث قامت السلطات بأخذ جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامة اللجنة[٤٧]. حيث رافقت الزيارة وقوع حادثتين ساعدا على عزلتها هما :**الاول:** اعتداء الجنود البريطانيين على الازهر في كانون الأول ١٩١٩ **الثاني:** صدور بيان بتوقيع ستة من أعضاء الاسرة المصرية الحاكمة يدعون إلى استقلال مصر استقلالاً تاماً من دون قيد أو شرط[٤٨]. وامضت اللجنة ٣ أشهر واخيراً قررت التفاوض مع الوفد نفسه في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩م. تفاوض الجانبان في امور مهمة اهمها مسألة الاحتلال وتمثيل الخارجي وعلاقات مصر الخارجية ومسألة الامتيازات الاجنبية ووضع الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب ومسألة السودان[٤٩].واتضح لسعد زغلول في عام ١٩٢٠م أن القضية التي بدأها مع بريطانيا لم تعد مجرد مسألة تتعلق بمصر فقط، بل أصبحت قضية ثنائية تخص مصر وبريطانيا بشكل مباشر. هذا التحول في الوضع السياسي دفعه إلى اتخاذ خطوات جديدة للتعامل مع الوضع المتغير، وكان من بين هذه الخطوات تكليف عدلي يكن بالتوسط بينه وبين لجنة ملنر، التي كانت تمثل السلطة البريطانية في تلك الفترة، وفعلا قبل عدلي يكن المهمة، وسافر إلى بريطانيا للقاء المسؤولين البريطانيين والحديث معهم حول مستقبل مصر في ظل الحماية البريطانية. وبعد العودة إلى باريس، قام عدلي يكن بتقديم تقرير حول محادثاته مع البريطانيين، ودعا الوفد المصري إلى التهيؤ لبدء المفاوضات في حزيران عام ١٩٢٠م. كانت هذه خطوة هامة نحو تسوية القضية المصرية.[٥٠] لكنها كانت أيضاً بداية للعديد من المفاوضات التي جرت بين الطرفين في السنوات التالية.بدأت محادثات بين الجانبين وقدم ملنر مشروع معاهدة الى الوفد لكن الاخير رفض هذا المشروع[٥١]. و في ١١ تموز عام ١٩٢١م . شكل وفد للتفاوض برئاسة عدلي يكن وبدأ محادثاته مع كيرزت وزير الخارجية البريطاني وانتهت المفاوضات بالفشل. وعاد عدلي الى مصر في كانون الاول عام ١٩٢١م. رفع تقريراً الى السلطان أوضح فيه استحالة قبول المشروع البريطاني وقدم استقالته في ٨ كانون الاول ودعا سعد زغلول في ٧ ديسمبر الامة الى مواصلة الجهاد اثر فشل مفاوضات عدلي – كيرزن[٥٢]. قامت السلطات البريطانية بنفي سعد للمرة الثانية الى جزيرة سيشل في ٢٩ ديسمبر عام ١٩٢١ م بصحبة خمسة من أعضاء الوفد ثم نقل الى جبل طارق في يوم ١٨ اغسطس عام ١٩٢٢م لشدة مرضه[٥٣]. إن الفترة التي تلت مفاوضات ١٩٢٠م كانت مرحلة مفصلية في تاريخ مصر، حيث كانت تعبيرًا عن الصراع المستمر بين الطموحات الوطنية المصرية من جهة، و التدخلات البريطانية من جهة أخرى، وهو ما شكل الأساس للتطورات السياسية المستقبلية في البلاد.

تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م :أعلنت الحكومة البريطانية عن تصريح هام يتعلق بمستقبل مصر بعد فترة طويلة من الحماية البريطانية. وتحت ضغط الحركة الوطنية والمطالبات الشعبية، قررت بريطانيا اتخاذ خطوات نحو تغيير الوضع السياسي في مصر. وعلى ضوء التصريح البريطاني تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد الخالق ثروت في عام ١٩٢٢، التي كانت تسعى لتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا وتحقيق بعض المكاسب السياسية واعلنت ما يلي :-

١-انهاء الحماية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة السيادة.

٢-الغاء الاحكام العرفية بعد ان تصدر الحكومة المصرية بعض الضمانات لبريطانيا.

٣-تحتفظ انكلترا لنفسها لحين اجراء مفاوضات مقبلة بما يلي:

أ- تامين المواصلات البريطانية في مصر.

ب-الدفاع عن مصر من اي اعتداء اجنبي.

ج-اعلان الحماية على مصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات.

د- السودان[٥٤].شن الوفد حملة عنيفة ضد التصريح ووصفه انه الاستقلال مع العار، فخاب ظن النبي الذي اعتقد بمجرد اعطاء مصر استقلال مزيف سيصرفه عن المطالبة بالاستقلال الحقيقي، على اثرها استقالت وزارة ثروت في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٣م، بالاضافة الى ذلك شكل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نقطة فارقة في تاريخ مصر، إذ كان بداية مرحلة جديدة من العلاقات بين مصر وبريطانيا، لكنها لم تلبِ تماماً طموحات الشعب المصري في الاستقلال التام.

وضع دستور عام ١٩٢٣ وعلى اثر إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذي نص على إنهاء الحماية البريطانية على مصر مع الاحتفاظ ببعض النفوذ البريطاني، تم تكليف الملك فؤاد الدكتور عبد الخالق ثروت بتأليف الوزارة الجديدة. كانت من أهم المهام الملقاة على عاتق هذه الوزارة هي وضع دستور جديد للبلاد يحدد شكل الحكومة وينظم العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية.وفي هذا السياق، تم تشكيل اللجنة الثلاثين، وهي لجنة فنية مختارة من قبل الملك فؤاد لوضع هذا الدستور. تم اختيار الأعضاء في اللجنة عن طريق التعيين، وكان عدد الأعضاء في هذه اللجنة ٣٠ عضوًا. هذه اللجنة ضمت عددًا من الشخصيات السياسية والفنية القانونية في ذلك الوقت.[٥٥] الا انها لم تمثل الشعب لهذا رفض الوفد

الاشتراك فيها وسمى تلك اللجنة بـ (لجنة الاشقياء) [٥٦]وفي ٣٠ نيسان عام ١٩٢٣، جرت الانتخابات وكان دستور قد اكد ان الامة مصدر جميع السلطات ويعطي لكل مصري بلغ سن ٢١ سنة حق الانتخابات وجرت الانتخابات النيابية وفاز حزب الوفد باغلبية واجتمع البرلمان دستوري في ١٥ مارس عام ١٩٢٤.[٥٧] يعد دستور ١٩٢٣ خطوة هامة نحو تنظيم الحياة السياسية في مصر وإنشاء نظام دستوري يحكم العلاقة بين السلطات في الدولة. ورغم أنه أرسى الأسس الأولية للنظام النيابي والحقوق المدنية، إلا أن النفوذ البريطاني والتحديات الداخلية التي واجهتها مصر بعد الدستور جعلت الاستقلال الكامل حلمًا لم يتحقق تمامًا في تلك الفترة.وبعد ان اقسم الملك اليمين الدستوري وقد اتخذ البرلمان عدة قرارات هي حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال وزيادة في ميزات وزارة المعارف لفتح مدارس جديدة وتأليف لجنة من اعضاء المجلس لوضع مشروع التعليم الاجباري[٥٨].

مفاوضات سعد – مكدونالد:في الفترة التي كان فيها حزب العمال يحكم بريطانيا، وكان المستر رمزي مكدونالد يشغل منصب رئيس الحكومة، دعا سعد زغلول إلى إجراء مفاوضات بين مصر وبريطانيا بهدف تسوية الخلافات القائمة بين البلدين. وهدف المفاوضات كان من أجل التوصل إلى حل يرضي الشعب المصري ويساهم في تحقيق الاستقلال الكامل لمصر مع ضمان حقوق بريطانيا في منطقة قناة السويس.[٥٩]قدم سعد زغلول عدة مطالب أساسية، كانت تهدف إلى تأكيد الاستقلال التام لمصر وتحديد العلاقة المستقبلية مع بريطانيا على أساس من المساواة والاحترام المتبادل. وكان من أبرز هذه المطالب إلغاء الحماية البريطانية وإقرار الاستقلال السياسي الكامل والتحكم في السياسة الخارجية، طالب ايضا بأن تتحكم مصر في شؤونها الخارجية والداخلية دون تدخل من بريطانيا، خصوصًا في المسائل المتعلقة بعلاقتها مع دول أخرى والانسحاب البريطاني من مصر، باستثناء بعض الوحدات العسكرية التي قد تكون ضرورية للدفاع عن قناة السويس، كذلك الاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة. [٦٠] كانت وزارة سعد زغلول في عام ١٩٢٤ موضع كراهية لكل من القصر والحكومة البريطانية، حيث كان كل منهما يتحين الفرص لإطاحتها. كان الوضع السياسي في مصر يشهد توترات شديدة، خاصة بعد حادث اغتيال السير لي ستاك، قائد الجيش المصري وحاكم السودان العام في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤. وقد كان هذا الحادث بمثابة نقطة تحوّل في العلاقات بين الحكومة المصرية والسلطات البريطانية، حيث استغلت بريطانيا الحادث لتوجيه ضربة سياسية قوية لوزارة سعد زغلول.[٦١].

استقالة حكومة سعد زغلول :كان حادث مقتل السردار في ١٩٢٤م بمثابة ضربة قاسية لسعد زغلول وحكومته وشعر سعد زغلول أن هذا الحادث كان موجهًا ضده شخصيًا من قبل السلطات البريطانية، وهو ما عزز قناعته بأن بريطانيا لا ترغب في بقائه في السلطة. على إثر هذا التوتر المتصاعد بينه وبين بريطانيا، قرر سعد زغلول تقديم استقالته من منصبه في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤م.[٦٢] عدت ستقالة وزارة سعد زغلول شكلت ضربة قوية للقضية الوطنية المصرية، حيث كانت الحكومة تحت قيادته قد تمثل أملًا كبيرًا في تحقيق الاستقلال وتحقيق تطلعات الشعب المصري في الحصول على حريات سياسية واستقلال كامل عن النفوذ البريطاني، لكن رحيله أجهض الكثير من هذه الآمال، وأدى إلى تغييرات كبيرة في السياسة الداخلية في مصر.[٦٣]في نفس اليوم الذي استقالت فيه وزارة سعد زغلول، تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة أحمد زيور باشا، والتي اعتبرت بداية لتغيرات كبيرة في التحالفات السياسية في البلاد، ومن أبرز سمات هذه الوزارة أنها استجابت لمطالب بريطانيا، بما في ذلك الإنذار البريطاني الذي كان يؤكد على استمرار الهيمنة البريطانية على مصر، وتحديدا في قضايا الأمن والسياسة الخارجية، فاستجاب لمطالب بريطانيا التي تضمنت انذار البريطاني. وكان عن معالم هذه الفترة تزييف نتائج الانتخابات وعرقلة الحياة النيابية وفرض قيود على الحريات[٦٤]. واعلن البرلمان عدم ثقته في الوزارة وانتشرت فكرة مقاطعة الانتخابات وانتهت حركة مقاطعة بإقالة الوزارة واعادة الحياة النيابية، وجاء محمد محمود رئيس الاحرار الدستوريين فعطل الحياة النيابية عام ١٩٢٨ م.[٦٥]في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧م توفي سعد زغلول، ما شكل فراغاً كبيراً في الحياة السياسية المصرية، إذ كان سعد زغلول يعد من أبرز الشخصيات السياسية التي قادت الحركة الوطنية المصرية وساهمت بشكل كبير في النضال ضد الاستعمار البريطاني. بوفاته، ترك الحزب فراغاً قيادياً وصراعاً على الزعامة داخل الحزب، مما أدى إلى تراجع تأثيره في الساحة السياسية لفترة معينة.[٦٦]

الحركة الوطنية في عام ١٩٣٥م : شهدت الحركة الوطنية نشاطًا كبيرًا في مصر، حيث تجسدت الانتفاضة في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥م، التي بدأت عندما تحرك ٢٠٠٠ طالب جامعي من الجيزة إلى القاهرة احتجاجًا على الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد. هذه الانتفاضة كانت بمثابة بداية مرحلة جديدة من التحرك الوطني ضد الاستعمار البريطاني والسلطة المحلية الموالية له، مما انعكس في الإضرابات الطلابية في المدارس والأزهر، حيث طالب المتظاهرون بإعادة دستور ١٩٢٣ الذي تم إلغاؤه، باعتباره رمزًا للحرية والعدالة في ظل الاحتلال البريطاني. [٦٧]أعلن صموئيل هور، وزير الخارجية البريطاني، معارضته لعودة دستور ١٩٢٣، وذلك في إطار رده على الاحتجاجات المصرية المطالبة بعودة الدستور وتوسيع الحقوق السياسية. وقد برر صموئيل هور وزير الخارجية البريطانية معارضته لعودة دستور ١٩٢٣ و١٩٣٠ من خلال عدة حجج، بدعوى

ان الاول غير صالح للعمل به والثاني جاء ضد رغبات الامة[٦٨]. وما ان أصدر هذا التصريح حتى اندلعت مظاهرات في القاهرة والمدن الاخرى[٦٩] وقد ادى تصاعد الانتفاضة الوطنية التي نجحت بتكوين جبهة وطنية. وأعلن الوفد سياسة عدم التعاون مع الانكليز ومقاطعتهم، وقد تأزم الوضع الدولي بسبب مشكلة الايطالية وخشية بريطانية من استمرار الاضطرابات في مصر ووصولها الى نقطة يستحيل معها السيطرة عليها[٧٠]. واستمرت الانتفاضة من اواخر عام ١٩٣٥م الى اوائل عام ١٩٣٦م. والتي حققت عودة دستور ١٩٢٣م . واستمرت المفاوضات لعقد معاهدة تحقق الاستقلال للبلاد[٧١].

معاهدة عام ١٩٣٦م :تغيرت الظروف السياسية في مصر بشكل ملحوظ بعد احتلال إيطاليا للحبشة (أثيوبيا) عام ١٩٣٥، مما دفع بريطانيا إلى تعديل سياستها تجاه مصر. إذ أصبح من الضروري لبريطانيا أن تسعى إلى تحقيق استقرار في مصر لتجنب أي اضطرابات قد تؤثر على مصالحها في المنطقة مع تصاعد التوترات في شمال أفريقيا نتيجة للعدوان الإيطالي، وخاصة بعد فوز حزب الوفد بانتخابات مايس عام ١٩٣٦م. وعلى اثرها شكلت وزارة مصطفى النحاس، وقام بإعادة المفاوضات مع بريطانيا وكان يترأس الجانب البريطاني المندوب السامي مايلز لامبسون وانتهت المباحثات في ٢٠ آب عام ١٩٣٦م بالتوقيع على المعاهدة.[٧٢]وتسمت معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا بأهمية كبيرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، حيث كانت خطوة نحو تسوية سياسية جديدة تهدف إلى تقليل التوترات التي كانت قائمة نتيجة للاحتلال البريطاني لمصر في ذلك الوقت. وبالرغم من أن المعاهدة كانت تمثل تنازلات محدودة من بريطانيا، إلا أنها أظهرت أيضًا رغبة مصر في التفاوض على شروط أكثر استقلالية.[٧٣]بالرغم من أن المعاهدة كانت خطوة مهمة نحو تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا، إلا أنها لم ترق إلى مستوى التوقعات التي كانت تطمح إليها الحركة الوطنية المصرية. حيث كانت بريطانيا تفرض سيطرتها على أهم المناطق الاستراتيجية في مصر (قناة السويس)، وتحافظ على وجودها العسكري، بينما كانت مصر لا تزال تُعتبر تحت الحماية البريطانية.

المبحث الثاني الحركة الوطنية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)

تُعد الفترة الممتدة من إبرام معاهدة ١٩٣٦م إلى قيام الحرب العالمية الثانية من الفترات الحاسمة في تاريخ مصر المعاصر، حيث شهدت تطورات سياسية كبرى وأحداثًا فارقة في مسار الحركة الوطنية المصرية. خلال هذه الفترة، كانت مصر في مفترق طرق بين تحقيق الاستقلال الكامل أو استمرار الهيمنة البريطانية على بعض مفاصل الدولة، اضف الى ذلك ارتفاع المد الفاشي في مصر ليشكل تهديدًا حقيقيًا للقوى الديمقراطية وللحركة الوطنية بصورة عامة.بدأ النظام الملكي الذي كان يحكم مصر يعزز سلطاته بطريقة استبدادية، بينما كانت القوى الوفدية وبعض القوى الليبرالية تتبنى المعارضة السياسية التي كانت في جوهرها تسعى إلى الحرية السياسية والاستقلال الوطني.[٧٤] وشهدت هذه الفترة ايضا نمو قوى سياسية جديدة لا تتخذ الديمقراطية اللبرالية مثلاً اعلى وجذبت اليها الانصار والمؤيدين واخذ حزب الوفد بتدعيم مراكز نفوذه السياسي في المدن والقرى عن طريق تنظيم لجان الحزب وكانت تنظيمات الشبان الوفدين او فرق القمصان الزرقاء التي انتشرت في عهد حكومة الوفد وعمدت حكومة الوفد الى مكافأة انصاره ورجاله وتعويضهم عما أصابهم من اثار الجهاد والنضال في سبيل الدستور والاستقلال[٧٥].

مصر خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كانت مصر تشهد تطورات سياسية معقدة ومؤثرة، خصوصًا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، رغم أن المعاهدة نصت على إنهاء الاحتلال البريطاني الفعلي لمصر، إلا أن الواقع كان يشير إلى أن مصر كانت تحت النفوذ البريطاني المستمر، مع وجود قواعد عسكرية بريطانية على أرضها، وهو ما كان سببًا رئيسيًا لخيبة الأمل لدى الوطنيين المصريين.[٧٦]أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا في ٣ سبتمبر عام ١٩٣٩م. وقد مارست الحكومة البريطانية ضغوط من اجل دفع مصر لاعلان الحرب على المانيا وطالبت بريطانيا مصر تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٦م.[٧٧]على الرغم من أن المعاهدة أكدت استقلال مصر السيادي بشكل جزئي، إلا أن وجود القوات البريطانية في مصر كان ولا يزال قائمًا، خصوصًا في منطقة قناة السويس، وهو ما كان يزعج الكثير من القوى الوطنية في البلاد، هذا الوجود كان يعني أن بريطانيا لا تزال تملك تأثيرًا قويًا على السياسة المصرية. كذلك تحديات السيادة الوطنية: المعاهدة فرضت شروطًا على مصر جعلت السيادة الوطنية لها محدودة، مثل السماح لبريطانيا بوجود قواعد عسكرية في مصر، وهو ما كان يُعتبر تهديدًا للاستقلال الكامل للبلاد، هذه القيود كانت تُعتبر بمثابة حماية بريطانية جديدة تحت غطاء الاستقلال المحدود.وعلى الرغم من المعاهدة، الا ان مصر كانت في الواقع طرفًا في الحرب العالمية الثانية بحكم تحالفها مع بريطانيا، حيث كانت تُعتبر قاعدة استراتيجية مهمة لبريطانيا في الحرب ضد ألمانيا النازية. ولذلك، كانت مصر مجبرة على دعم بريطانيا في تلك الحرب، بما في ذلك تأمين القوافل البحرية والإمدادات عبر قناة السويس، وبناء على ذلك سارعت الحكومة المصرية باعلان الاحكام العرفية واصدرت مرسوماً في ١٧ سبتمبر عام ١٩٣٩م وتعيين رئيس الوزراء حاكماً عسكرياً وقطع علاقات بين مصر والمانيا.[٧٨] لكن بريطانيا لم تكتفي بذلك لان بنود المعاهدة تستوجبا اعلان مصر الحرب وحذرت من وضع الحياد، الذي تطالب به

مصر.[٧٩]وفي ١٠ يونيو عام ١٩٤٠م، دخلت ايطاليا الحرب واعلنت عن اضطرارها لدخول الاراضي المصرية لاخراج الانكليز منها وان كانت تحترم استقلال مصر واستمرت بريطانية بالضغط على الحكومة المصرية التي رفضت اعلان الحرب.[٨٠] كانت الحكومة المصرية التي تلت اندلاع الحرب العالمية الثانية برئاسة أحمد ماهر قد أعلنت في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ عن دخول مصر في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور. كانت هذه الخطوة تعبيرًا عن الرغبة في تعزيز موقف مصر بعد الحرب في المجتمع الدولي، خصوصًا أن الحرب كانت تقترب من نهايتها وكان هناك أمل في التوصل إلى نتائج سياسية يمكن أن تعزز استقلال مصر وتحقق لها دورًا مهمًا في النظام الدولي الجديد.[٨١] كذلك محاولة لتأكيد التزام مصر تجاه الحلفاء، وخاصة في ظل الضغوط البريطانيةعلى مصر، ورغم أن هذه الخطوة كانت تهدف إلى تعزيز موقع مصر في مؤتمر الأمم المتحدة الذي كان على وشك الانعقاد في سان فرانسيسكو، إلا أنها كانت خطوة محفوفة بالتحديات السياسية الداخلية في مصر.نتيجة لتطورات الاحداث وتسارعها اشتد الصراع بين الملك فاروق والقوى البريطانية، والذي وصل إلى ذروته في ٤ فبراير ١٩٤٢. ففي ذلك اليوم، قامت وحدات بريطانية مصفحة بمحاصرة قصر عابدين الملكي في القاهرة، وهو ما كان بمثابة تحرك مباشر من قبل بريطانيا للضغط على الملك فاروق وفرض إرادتها على السياسة المصرية، وعلى اثر الحصار قام الملك فاروق بزيارة السفير البريطاني في مصر، الذي وضع أمامه خيارين: إما أن يرشح سعد زغلول أو أحد أعضاء حزب الوفد، مثل مصطفى النحاس، لتشكيل الحكومة المصرية الجديدة، أو أن يخرج من البلاد. ومع إصرار بريطانيا على دعم حزب الوفد، اضطر الملك فاروق إلى الرضوخ للأمر وأعلن عن ترشيح مصطفى النحاس لتولي رئاسة الحكومة.[٨٢]كان النحاس في دوره الجديد متعاوناً تماماً مع الانكليز، عند ما حجر على علي ماهر المناوئ للبريطانيين واعتقاله في البيت. كما انه ساعد على جمع العمال المحليين لمختلف الاعمال في قواعد المؤخرة، وانشق عدد من الوفدين مع مكرم عبيد وأسسوا حزب الكتلة الجديدة.[٨٣]. لكن البريطانيين تمادوا في مؤازرة النحاس وتأييده في تجنب الازمات الوزاريةالا ان الصراع بدأ واضحاً بين حزب الوفد والملك، اذ دبر الاخير اكثر من مؤامرة للاطاحة بحكومة الوفد بل انه حاول اظهاره بمظهر المقصر في الدفاع عن حقوق البلاد.[٨٤] كما حدث مثلاً عندما استدعى فاروق قادة المعارضة واشار عليهم برفع مذكرة الى مؤتمر القمة الذي انعقد في القاهرة في تشرين الثاني عام ١٩٤٣م. وحضره الرئيس الامريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرتشل والرئيس الصيني شيانج كاي شيك وتضمنت المذكرة المطالبة بالاستقلال التام وجلاء جميع القوات البريطانية عن مصر واسترداد مصر كامل سيطرتها على القتال.وفي خريف عام ١٩٤٤م، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتقلبات التي شهدتها المنطقة، نجحت مصر في تجاوز العديد من التهديدات التي كانت تستهدف استقرار الشرق الأوسط. وبناءً على هذه التطورات، سحب البريطانيون تأييدهم لـ مصطفى النحاس وحزب الوفد، مما سمح للسياسة المصرية بأن تستأنف مجراها الطبيعي بعيدًا عن الضغوط الاستعمارية. [٨٥] وفي أكتوبر ١٩٤٥، وفي ظل الظروف المتغيرة، أقال الملك فاروق وزارة مصطفى النحاس، مما كان بمثابة تأكيد على التدخل المستمر للملك في السياسة المصرية. هذه الإقالة كانت نتيجة للمناورات السياسية بين الملك والقوى الوطنية التي أدت إلى تراجع نفوذ حزب الوفد.

المبحث الثالث مصر بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م

الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية :على الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، بقيت القوات البريطانية في مصر، وكانت قناة السويس تحت السيطرة البريطانية. وهذا اتفاق غير معلن بين الملك فاروق والحكومة البريطانية، ما أدى إلى استمرار الضغوط على الحركة الوطنية المصرية لتحقيق الاستقلال الكامل.ونتيجة التأثيرات السلبية للحرب العالمية الثانية على الاقتصاد عانت مصر من أزمة اقتصادية خانقة، منها ارتفاع الأسعار، والركود الاقتصادي، والبطالة العامة أدت إلى زيادة سخط الشعب المصري، مما جعل الحركة الوطنية أكثر تصعيدًا لمطالبها، فشهدت فترة نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة ١٩٥٢م تحولات جذرية سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي أو داخل مصر وادت الى تغيرات في العوامل التي كانت تتوقف عليها السيطرة الاستعمارية البريطانية في مصر.[٨٦]فعلى المستوى الدولي خرجت بريطانيا من الحرب منهكة عسكرياً واقتصادياً، اما الحركة الوطنية اصبحت تواجه احتلال عسكري بريطاني يعتمد على نفوذ السياسي وقوة عسكرية أميركية لجعل مصر مركز للدفاع عن الشرق الاوسط، اما على المستوى الاقليمي فقد شهد العالم العربي حركات وطنية وثورية امتدت من العراق شرقاً حتى المغرب العربي غرباً، وقد أعلن استقلال بعض الدول لعربية منها سوريا ولبنان عن فرنسا وبريطانيا عام ١٩٤٦م، بناء على قرار الامم المتحدة.[٨٧] وقد ظهرت تيارات سياسية مثل جماعة الاخوان المسلمين والتنظيمات الاشتراكية الشيوعية اي التيار الديني والتيار الاشتراكي.

التيارات السياسية في مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت مصر تحولات كبيرة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، مع تزايد الحركات السياسية والمنافسات بين التيارات المختلفة التي كانت تتنافس على السلطة والتأثير في مستقبل البلاد. فقد كانت فترة ما بعد الحرب هي فترة صراع بين القوى الوطنية و الاحتلال البريطاني، إضافة إلى تزايد المطالب بالاستقلال الكامل و تحقيق

العدالة الاجتماعية. فيما يلي أبرز التيارات السياسية التي نشأت في تلك الفترة:**التيار القومي التقليدي** تبلور هذا التيار في حزب الوفد والاحزاب المنشقة عنه من فترة عام ١٩١٩م. مثل حزب الاحرار والدستوريين وحزب السعدين وحزب الكتلة الوفدية ثم حزب الوطني الذي تأسس قبل ثورة ١٩١٩م.[٨٨]**التيار الديني** جماعة الاخوان المسلمين وقد تحالفت مع حزب الوفد بعد توليته السلطة في فبراير عام ١٩٤٢م. وهي مرحلة الازمة (الكتاب الاسود). [٨٩] وانشقاق اعضاءه مكونين حزب الكتلة الوطنية وقد اتسعت تنظيماته فشملت الاداري والاقتصادي والعسكري وقامت بجمع السلاح وتدريب اعضاءه [٩٠]. وفي انتخابات يناير عام ١٩٤٥م. رشح أعضاءه بصفة شخصية وعلى راسهم حسن البنا الذي فشل في الانتخابات نتيجة تدخل الحكومة. [٩١]وقد تميزت جماعة الاخوان المسلمين بعد الحرب اتباع اساليب العنف والاغتيالات السياسية فقد قاموا بقتل احمد ماهر، وقام عضو من الحزب بالقاء قنبلة على مصطفى النحاس . وفي مرحلة أخرى ركزت على اغتيال العسكريين الانكليز وكانت جماعة الاخوان لديها اهداف سياسية تتلخص في اقامة نظام حكم اسلامي.[٩٢]**التيار الاشتراكي:**بعد الحرب العالمية الثانية تصاعد نشاط التيار الاشتراكي بعد ان رفعت الرقابة عن الصحف واباحة الاجتماعات العامة. وكانت قد تعرضت لضربات متوالية في مارس عام ١٩٢٤م. على يد سعد زغلول حيث قضى على الحزب الشيوعي المصري ومنذ ذلك الحين بدأت العناصر الاشتراكية تمارس نشاطها سراً. وكان تأثيرها محدود لعدد اسباب منها لانها قامت على يد الاجانب المقيمين في مصر من اليونانيين والارمن والايطاليون واليهود ومن ناحية أخرى قامت السلطات الاحتلال بتعقب كل نشاط اشتراكي في مصر [٩٣]. في الفترة من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٦، شهدت مصر تزايدًا في انتشار الأفكار الاشتراكية بين مختلف فئات المجتمع، وخاصة بين العمال والمثقفين، بسبب التدهور الكبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للحرب العالمية الثانية وما تلاها من تداعيات.**الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ :**بحث النقراشي باشا رئيسًا للوزراء في مصر وتحديدا في عام ١٩٤٥م، عن كيفية تخفيف، الضغط المتزايد عليه من جانب القوى الوطنية، بما في ذلك حزب الوفد، الذي كان يسعى لاستغلال أي فرصة لمهاجمة الحكومة والضغط من أجل تعديل معاهدة ١٩٣٦م. وفي ظل الظروف السياسية المعقدة، قدم النقراشي مذكرة رسمية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥م، والتي تضمنت مطالب مصرية بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م، مع مطالبة بريطانيا بالجلاء عن مصر والاعتراف بـ وحدة وادي النيل.[٩٤] **وعليه بدأت الإضرابات** إضراب كلية اللغة العربية وشكلت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، واتفق على ان يكون يوم ٨ فبراير لعقد مؤتمر للطلبة لمناقشة الوضع وعقد مؤتمر جامعي في ٩ فبراير عام ١٩٤٦م، وتجمع الطلبة وخرجوا بمظاهرة كبيرة متجهة الى قصر عابدين وقد بلغت كوبري عباس ووجدوه مفتوحاً وهم الطلبة على اجتيازه وحاصرتهم قوة الشرطة من الجانبيين وكانت تحت قيادة ضابط انكليزي وانهالت قوات الشرطة على الطلبة بالضرب بالعصي واطلاق النار، مما جعل الطلبة يلقوا بانفسهم في نهر النيل فسميت مذبحة كوبري العباس.[٩٥]ونتيجة لسخط الجماهيري استقال النقراسي في يوم ١٣ شباط عام ١٩٤٦م. وشكلت وزارة جديدة برئاسة اسماعيل صدقي الذي رفع حظر المفروض على التظاهرات والتي استمرت مما اجبر الانكليز على الدخول في مفاوضات مع حكومة اسماعيل صدقي لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م.[٩٦] وتعد مفاوضات عام ١٩٤٦م مرحلة جديدة للحركة الوطنية المصرية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[٩٧]، واستمرت المفاوضات لمدة سنة كاملة وأهم المواضيع التي نوقشت في المفاوضات جعل مصر قاعدة اساسية للدفاع عن الشرق الاوسط حسب معاهدة ١٩٣٦م[٩٨]. ومسألة فصل السودان عن مصر بهدف استمرار النفوذ السياسي والعسكري البريطاني وتلخص موقف بريطانيا في عام ١٩٤٦م[٩٩]، ابقاء الوضع على ما هو عليه في السودان أي استمرار اتفاقية عام ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩٣٦م. التي مكنت بريطانيا من السيطرة على السودان وجعلها مستعمرة بريطانية خاصة.[١٠٠]انتهت المفاوضات بعقد اتفاق عرف باتفاق صدقي بيفن في ١١ تشرين الاول عام ١٩٤٦م . الذي نص على قيام تحالف عسكري بين مصر وبريطانيا وان يتعهد الطرفات بألا يشتركا في اي حلف موجه عند احدهما وتعهدت بريطانيا بالجلاء عن مصر في موعد اقصاه الاول من أيلول عام ١٩٤٩[١٠١].وقد نشر الوفد بياناً في ٢٦ نوفمبر عام ١٩٤٦ أوضح فيه رفض المقترحات صدقي بيفن، فاستقال صدقي وسط عاصفة من الرفض للمقترحات البريطانية تولى الوزارة النقراشي الذي لم يجد مخرج من المأزق الوطني بان يقرر عرض قضية مصر على مجلس الامن.[١٠٢]**احباط الحل الدولي للقضية الوطنية المصرية** دخلت القضية المصرية مرحلة جديدة عندما اعلن النقراشي تحت ضغط وطني قطع المفاوضات مع بريطانيا في ٢٥ يناير عام ١٩٤٧ والاتجاه الى منظمة الامم المتحدة لحل القضية في اطار دولي.[١٠٣]اتبعت بريطانيا في مجلس الامن سياسة تقوم على اعلانها التمسك بمعاهدة ١٩٣٦م واثبتت صلاحية المعاهدة الذي يؤدي بإثبات اتفاقية ١٨٩٩م. وفي اثناء المناقشة كان وضع بريطانيا محرجاً بعد ان فشلت محاولاتها لابعاد الاتحاد السوفيتي عن تاييدها للقضية المصرية ولم تحصل على تاييد كامل من امريكا[١٠٤]. واعلن رئيس المجلس الامن بقاء القضية المصرية على جدول اعماله وهذا يفسر فشل مجلس الامن من تبني اي قرار نهائي بشأن مصر .قررت حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس في ٨ أكتوبر ١٩٥١م، اتخاذ خطوة حاسمة

في مسار تحقيق الاستقلال الكامل لمصر. ففي ظل الجمود في المفاوضات مع بريطانيا، والتي استمرت لمدة سنة ونصف دون تحقيق أي تقدم ملموس، قررت الحكومة المصرية إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وكذلك اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩م الخاصة بالسودان .

أسباب اتخاذ هذه الخطوة:

–الفشل في التفاوض: المفاوضات التي جرت في الفترة السابقة كانت عقيمة ولم تحقق الأهداف الوطنية، مما جعل الحكومة المصرية ترى أنه لا فائدة من الاستمرار في هذه المفاوضات –.الاستقلال الوطني: كانت خطوة الإلغاء بمثابة تمرد سياسي على الوجود البريطاني في مصر، وكان هدف الحكومة هو تحقيق الاستقلال التام –.وحدة وادي النيل: قامت الحكومة بالإعلان عن وحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري، وهو حلم القومية المصرية التي طالما سعت لتحقيق الوحدة بين مصر والسودان، بعد أن كان السودان جزءًا من المملكة المصرية في السابق.[١٠٥] اعترضت بريطانيا وردت على هذه الخطوة بتقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة المصرية، فيها أكدت أن معاهدة ١٩٣٦م لا تزال نافذة وأنها لم تُلغَ من قبل من جانب واحد.[١٠٦]وعاى اثرها استقدمت بريطانيا قوة عسكرية الى منطقه قناة السويس، في الوقت نفسه قام الشعب المصري بتنظيم نفسه من اجل اجلاء القوات البريطانية وقد اضرب ٣٠ ألف جندي مصري عن العمل وطرد مصطفى النحاس الموظفين الانكليز. وقام الشعب بالاصطدام مع قوات الاحتلال في مدينة الاسماعيلية.[١٠٧] وكانت خطة الفدائيين مواجهة لضرب قوات الاحتلال وتدمير ونسف مخازن الاسلحة وتمزيق خطوط المواصلات للحيلولة دون وصول التموين اليها وقد حققا الفدائيين اهداف كثيرة.[١٠٨]ولم يقتصر نشاط الحركة الوطنية في منطقة القناة بل تعداها الى القاهرة وقد كان هنالك عوامل قوة في نفس الوقت كان هناك عوامل ضعف منها كانت القناة ملغمة بالجواسيس السراي وجواسيس الامريكان والانكليز وجواسيس شركة القنال وكان الفدائيين يفتقدون الى قيادة موحدة[١٠٩].حفز المد التحرري الحكومة المصرية على اتخاذ سلسلة من الإجراءات منها توفير الاسلحة للفدائيين، ومنعت ادارة سكك الحديد من نقل اي مواد او اسلحة للقوات البريطانية واستدعت الحكومة سفيرها من لندن واخذت تدرس قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية مع بريطانيا.[١١٠]**حريق القاهرة ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢م** يعد حريق القاهرة من أهم الأحداث في تاريخ مصر الحديث، وله تأثير كبير على مسار الأحداث السياسية في البلاد، وكان له دور بارز في تهيئة الظروف لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م. لقد كان مركز الملك في تدهور مستمر، فقد تخللت مظاهرات التي قام بها الشعب ابان معارك القتال هتافات تنادي بسقوط الملك وهاجمت الصحافة موقف الملك. وقد زاد سخط الجيش على الملك.[١١١] بالاضافة الى تدهور مركز الملك بعد حرب فلسطين وتورطه في قضية الاسلحة الفاسدة[١١٢]. فزاد سخط الجيش المصري على الملك لمحاولت فرض احد مرشحيه في انتخابات مجلس الادارة لنادي الضباط في حين كان الضباط قد رشحوا شخص اخر لرئاسة مما دفع الملك بتاجيل الاجتماع الذي كان مقرر له في كانون الاول ١٩٥١م. ورد الضباط الاحرار على ذلك بان يحددوا بأنفسهم موعداً للانتخابات وهو يوم ٣ كانون الثاني عام ١٩٥٢م، وقد فاز مرشحهم.[١١٣] كذلك قام عمال المطار بالتجمع حول ٤ طائرات بريطانية وحالوا دون نزول ركابها وقامت مظاهرات عديدة في انحاء مصر وخاصة القاهرة حيث اتجهت التظاهرات الى مقر الحكومة حيث طالبت بقطع العلاقات نهائياً مع بريطانيا[١١٤]وبينما كان المتظاهرون مجتمعون في دار رئاسة مجلس الوزراء يخطبون ويستمعون الى الخطب السياسية اختار المتآمرون هذه اللحظة لتنفيذ مؤامرتهم فاشتعلت الحرائق في كازينو الاوبرا تلتها حرائق منظمة ومدبرة وكانوا منفذي الحرائق يتنقلون في المدينة وتقف الشرطة متكاسلة وقد قامت الحكومة باعتقال اكثر من ٢٥٠ من الفدائيين واما ان اعلنت الاحكام العرفية حتى جاء امر اقالة الحكومة وعين علي ماهر رئيس للوزراء.[١١٥] لقد اختير هذا اليوم بالذات لانه اليوم الذي تعهدت فيه الوزارة بقطع العلاقات نهائياً مع الانكليز وعقد معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي.**قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م** :قامت الثورة نتيجة لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية حيث كانت نقطة تحول هامة في السياسة والمجتمع المصري، فقد كانت الاوضاع العامة في مصر قد وصلت الى درجة كبيرة من الفساد والفوضى وسوء الحكم.[١١٦]من الناحية السياسية كانت الحياة الدستورية في البلاد لا تحمل من الدستور الا الاسم وكان الملك يعمل على تفتيت التكتل الوطني الموجود في البلاد. وفشل الحكومات المصرية فشلاً ذريعاً في سياستها الخارجية مع دول العالم، واقصى ما فعلته هو تهديد بالارتماء في احضان الولايات المتحدة.[١١٧] ومن الناحية العسكرية كان اهتمام بالجيش وزيادة حجمه سنة ١٩٣٦ وتخريج عدد كبير من ضباط وصفقه الاسلحة الفاسدة.[١١٨] ومن الناحية الاقتصادية نلاحظ تغيرات كبيرة في مصر بسبب وجود قوات الحلفاء الذين انفقوا جزء من رواتبهم في السوق المحلية مما ادى الى ارتفاع اسعار السلع مما أدى الى حدوث عجز في الميزانية المصرية.[١١٩] ومن الناحية الاجتماعية فقد افتقرت مصر الى نظام العدالة الاجتماعية بين الطبقات وكانت الدولة لا تهتم بالخدمات العامة مثل توفير الخدمات الطبية والاجتماعية للمواطنين.[١٢٠]لقد قامت الثورة بقيادة ضباط الاحرار الذي يرجع تاريخ تأسيسه الى عام ١٩٣٨ وكان يضم ضباط الصغار الذين جمعتهم مشاعر السخط على قوات الاحتلال من جهة والكراهية لقادتهم من المصريين الخاضعين لحكومة البريطانية من جهة اخرى.[١٢١]

كان اول اعلان للثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقد تحرك ضباط الوحدات في الوقت نفسه فاحتلت الاماكن المخصصة لها وما ان جاء الصباح حتى كان كل شيء منتهي وكانت الثورة قد وضعت يدها على ادارة البلاد[١٢٢].استقبل الشعب في جميع المدن والقرى بالفرح عندما علموا بقيام ثورة منظمة قادها ضباط الجيش . اما وزارة نجيب الهلالي فقد حاولت التفاهم مع الثوار فأوفدت وزير داخليتها مرتضى المراغي من الاسكندرية ليدرس الحالة فاحيط به حينما بلغ القاهرة واقتيد الى مركز القيادة وابلغوه ان على الوزارة ان تنفذ طلبات الآتية[١٢٣]: اعادة الدستور والغاء الاحكام العرفية وتطهير الجيش من الخونة ومعاقبة المسؤولين عن كارثة فلسطين.استقال نجيب الهلالي وشكل الوزارة الجديدة علي ماهر الذي ابلغ الملك فاروق بيان الثورة والذي طلب تطهير حاشية الملك فاستجاب بعد تردد وسرح من طلب اليه تسريحهم . ووصلت الى الاسكندرية صباح يوم ٢٥ يوليو القوة التي قررت الثورة حشدها هناك التي تتألف من لواء مشاة واستقبل الشعب الجيش بالهتافات واعلنوا الانضمام اليها وتأييدها، وفي ٢٦ يوليو وزِعت القوات في المراكز المخصصة لها ووصلت قوة من المدفعية موجه الى قصر راس التين وحاصر المشاة القصر، وفي ٤ صباحاً وصل وفد من الثورة الى دار الحكومة في الاسكندرية فسلم علي ماهر الانذار للملك . وقد قبل الملك انذار الثورة شريط تنفيذ المطالب التالية :أن بالسفر من الاسكندرية باليخت المحروسة على ان تكون بقيادة امير البحر جلال علويه وان يسمح له باستصحاب حلمي حسين من حاشيته العسكرية وبوللي مدير اعماله الخارجية، وان يجرد كل شيء في القصر الملكي[١٢٤] ويضاف الى ثروته وتجمع ثروته وثروات شقيقاته من أجل استثمارها لحسابهم او تقسم بينهم.لكن الثورة قبلت الشرط الاول فقط ورفضت الشروط الاخرى وقد دعته الى التنازل عن العرش لولي العهد، احمد فؤاد الثاني، ثم وقادرة مصر في الساعة ٦ مساءاً، وقد حاول الملك الاتصال بالسفارة الامريكية من أجل حمايته وحماية عرشه، لكن فشلت تلك المحاولة وتنازل الملك فاروق عن العرش في نفس اليوم غادر مصر الى ايطاليا [١٢٥]لم يكن وليد صدفة ان يقع انقلاب عام ١٩٥٢ الذي يمثل بداية الثورة المصرية ولم يكن وليد الصدفة ايضاً ان يستولي على مقاليد السلطة في البلاد، لقد جاء الامر متسقا مع منطق الاحداث وقد اثبتت ذلك احداث ما تلا الانقلاب نفسه من ظهور عوامل تطور داخل القيادة المصرية الجديدة ذاتها وقد اتضح فيما بعد أن باستطاعة تلك القيادة ان تنهض بإجراء التحولات الثورية العميقة والجذرية في البلاد.[١٢٦]**منجزات ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م:**انبرت ثورة ٢٣ تموز منذ وقت مبكر لاداء مهامها في القضاء على المفاسد التي ورثتها عن النظام المباد . وكان بديهيا ان تتجه أولاً إلى الحقل الداخلي. ففي الأسابيع الاولى قامت بالغاء الالقاب الشرفية والوراثية وألف لجان لتطهير دوائر الدولة، وفي ٨ أيلول عام ١٩٥٢م. وهو تاريخ يذكر في سجل الثورة [١٢٧]واول المنجزات على الصعيد الاقتصادي هو اصدار قانون الإصلاح الزراعي في ايلول عام ١٩٥٢ حدد بموجبه الملكية الزراعية بحد أعلى قدره ٢٠٠٠ فدان ووزعت الاراضي الفائضة على الفلاحين المعدمين بمساحات تتراوح ما بين ٢–٥ فدان [١٢٨]اعقبها الغاء الاوقاف الاهلية، وشرع ثلاث قوانين للعمال والشروع في دراسات لتوسيع رقعة الاراضي المزروعة في مصر[١٢٩]. واهتمت بانشاء السدود وبناء سد ضخم وهو السد العالي، وقد توخت من انشائه خزن المياه التي تذهب هدرا الى البحر، وتامين وتوفير المياه للري الاراضي جديدة قدرت مساحتها بحوالي مليوني فدان، اضافة الى توفير الطاقة الكهربائية هائلة عن الامكان استخدامها في التصنيع. وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٣م. اصدرت الثورة قانون صادرت بموجبه اراضي الاسرة الحاكمة المالكة وضمتها الى ادارة الاصلاح الزراعي[١٣٠]**منجزات الثورة على الصعيد السياسي:**قامت بإصدار قانون في ٩ أيلول عام ١٩٥٢م قانون تنظيم الاحزاب السياسية وقد نص القانون على ضرورة قيام كل حزب بتقديم طلب الى وزارة الداخلية للحصول على ترخيص منها بالعمل، مرفقاً به نظام الحزب وتعريفا بأعضائه المؤسسين ويكشف عن موارده المالية[١٣١]وفي يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٦م. اعلن الدستور، وقد نص الدستور الجديد على انتخاب مجلس وطني واعلن ان مصر دولة عربية مستقلة ذات شكل جمهوري ديمقراطي يراسها رئيس تكون مدة حكمه ٤ سنوات[١٣٢].**منجزات الثورة على الصعيد الاجتماعي:**بعد الغاء الرتب و الالقاب وترتب عليه زوال طبقة البكوات والباشوات، وفيما تشرين الاول عام ١٩٥٣م. صدر قانون بإنشاء الخدمات العامة مهمته وضع سياسة للتخطيط الاجتماعي بهدف تحسين احوال المواطنين الاجتماعية والعمل على التوسع في انشاء المدارس والمستشفيات والمراكز الاجتماعية وتوفير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود[١٣٣]واخيراً نجحت ثورة ٢٣ يوليو في تطهير مصر من قوات الاحتلال البريطاني، وقد اتفق الطرفان في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٥٤م تقدر بموجبه جلاء بريطانيا عن مصر جلاءً تاماً في غضون عشرين شهراً من تاريخ اعلان الاتفاق وكذلك الغاء معاهدة عام ١٩٣٦م . وكل ما تفرع عنها من اتفاقيات اخرى . ووضعت الاتفاقية موضع التنفيذ وغادر آخر فوج من القوات البريطانية مصر في ١٣ حزيران عام ١٩٥٦م. وفي ١٨ عن حزيران رفع العلم المصري على مقر قيادة القوات البحرية في بور سعيد وتقرر اعتبار هذا اليوم عيداً وطنياً في مصر [١٣٤].

الخاتمة

كان النضال الوطني المصري ضد الاستعمار البريطاني محركًا رئيسيًا للحركة الوطنية، وقد اتخذ أشكالًا متعددة بدءًا من التظاهرات الشعبية وصولًا إلى المفاوضات السياسية. وعدت الحركة الوطنية اساس التطلع الى التحرر والاستقلال من الاستعمار البريطاني، حيث كانت تتمحور حول الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية، وقد مرت بتطورات عديدة بدأت من الحركات الوطنية السلمية في بداية القرن العشرين، إلى الثورات الشعبية المستمرة ضد الاستعمار البريطاني، وكانت ردت الفعل مع تصاعد الوعي الوطني والمطالبات بحق تقرير المصير، وشهدت سنوات الدراسة ١٩١٨ و١٩٥٢ تحديات داخلية وخارجية، تمثلت في الخلافات السياسية بين الأحزاب المصرية والتدخل البريطاني، والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرّ بها الشعب. الا ان نضال الحركة الوطنية تتوج بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت النقطة الفاصلة التي أنهت مرحلة الاستعمار البريطاني وأسست لمرحلة جديدة من الحكم الجمهوري تحت قيادة جمال عبد الناصر.

ثبت المصادر والمراجع

١. احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، مؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج١، (بيروت: ١٩٧٤).
٢. احمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، مطبعة دار المعارف، (القاهرة : ١٩٦٧) .
٣. أمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (القاهرة: ب. ت).
٤. أيغور بيلياييف،واخرون، مصر في عهد عبد الناصر،ج١، (بيروت: ١٩٧٠) .
٥. توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي، جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٧٥).
٦. جاسم محمد حسن العدول،واخرون، تاريخ الوطن العربي والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٨٦).
٧. جلال يحيى، اصول ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، دار القومية للطباعة، (القاهرة: ١٩٦٤).
٨. جلال يحيى، مصر الحديثة (١٥١٧ – ١٨٠٥)، منشأة المعارف الاسكندرية (القاهرة : ١٩٩٩) .
٩. جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر،ج٢، (بغداد : ١٩٦٤).
١٠. حسن البنا، قضيتنا بين ايدي الراي العام المصري والعربي والضمير العاطفي، دار الطباعة والنشر الاسلامية، (القاهرة : ١٩٧٧) .
١١. رفعت سعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر (١٩٠٠ – ١٩٤٥)، دار الثقافة الجديدة، (القاهرة: ب.ت).
١٢. زاهية قدورة، تاريخ العربي الحديث، دار النهضة العربية (بيروت : ١٩٧٠).
١٣. سامي ابو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر، مكتبة المدبولي، (القاهرة : ١٩٨٨).
١٤. شماته عيسى إبراهيم، الكتاب الاسود (الاستعمار في مصر)، دار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة: ١٩٦٦) .
١٥. شماته عيسى ابراهيم، عظماء الوطنية في مصر في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة : ١٩٧٧) .
١٦. شهري عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢–١٩٥٦)، (القاهرة: ١٩٥٧).
١٧. طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢)، دار الشروق، (القاهرة : ١٩٨٣).
١٨. عايدة العزب موسى،٩٠ سنة على الثورة العرابية، مؤسسة روز اليوسف، د – ت .
١٩. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب ثورة ١٩١٩م، دار القومية للطباعة والنشر،ج١، (القاهرة: ١٩٥٩).
٢٠. عبد الرحمن الرافعي، ثورة عام ١٩١٩م، يشمل تاريخ مصر السياسي والقومي من عام ١٩١٤ – ١٩٢١م، (القاهرة – ب. ت).
٢١. عبد العظم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ – ١٩٣٦م)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، (القاهرة : ١٩٦٨) .
٢٢. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧–١٩٤٨)، (لبنان: ١٩٧٣).
٢٣. عبدالرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، مكتبة النهضة المصرية،ج٣، (القاهرة: ١٩٥١).
٢٤. علي شلبي، مصطفى النحاس جبر، الانقلابات الدستورية في مصر (١٩٢٣–١٩٣٦)، مركز الوثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨١)
٢٥. عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت : ١٩٧٠) .
٢٦. لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الاولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة،١٩٨٤)
٢٧. لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، (ب.م، ب. ت): ج٢/١٩٧.
٢٨. لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، دار فارابي (بيروت : ١٩٨٠) .
٢٩. محمد أنيس، حريق القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: ١٩٧٢).

٣٠.محمد حسن هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، مطبعة مصر، (القاهرة: ١٩٥١) .
٣١.محمد شوقي زكي، الاخوان المسلمين والمجتمع العربي، دار الانصار، (القاهرة: ١٩٨٠).
٣٢. محمد عبدالرحمن حسين، نضال شعب مصر(١٧٩٨-١٩٥٦)، منشاة المعارف، (القاهرة: ب.ت).
٣٣.محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ الوحدة وادي النيل السياسية في القرن ١٩ (١٨٢٠-١٨٩٩)، دار المعارف، (القاهرة : ١٩٦٣) .
٣٤.محمد مصطفى عطا، مصر بين ثورتين، دار المعارف، (القاهرة : ب ت) .
٣٥.مفيد محمد نوري، واخرون، دراسات في الوطن العربي مطبعة جامعة الموصل، (الموصل : ١٩٧٢).
٣٦.نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة محمد عوض ابراهيم واخرون، دار الاحياء العربي للكتب العربية (القاهرة : ١٩٥٣) .
٣٧. نسيبا الاختيار، مهر الثورة، (بيروت: ١٩٥٨).
٣٨.هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (١٩٣٦-١٩٥٢) دار المستقبل العربي، (القاهرة : ١٩٨٧) .

هوامش البحث

(١) لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، (ب.م، ب. ت): ج١٩٧/٢.
(٢) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، دار فارابي (بيروت : ١٩٨٠)، ص
(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة (١٥١٧ – ١٨٠٥)، منشأة المعارف الاسكندرية (القاهرة : ١٩٩٩)، ص ٥٣٨.
(٤) عايدة العزب موسى،٩٠ سنة على الثورة العرابية، مؤسسة روز اليوسف، يا – ت، ص ١٧-١٨.
(٥) لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الاولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة،١٩٨٤) ص٦-٧؛ نسيبا الاختيار، مهر الثورة، (بيروت: ١٩٥٨)، ص ٣٨ – ٣٩.
(٦) الاختيار، المرجع نفسه، ص٤٠.
(٧) سالم، المرجع السابق، ص ٩.
(٨) شماته عيسى ابراهيم، عظماء الوطنية في مصر في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة : ١٩٧٧)، ص ٢٦٣.
(٩) ابراهيم، المرجع نفسه، ص ٢٦٤.
(١٠) جاسم محمد حسن العدول، طالب محمد وهيم، غانم محمد الحفو، عوني عبد الرحمن السبعاوي، ١٩٨٦)، ص ٣٤٣.
(١١) عبد الرحمن الرافعي، ثورة عام ١٩١٩م، يشمل تاريخ مصر السياسي والقومي من عام ١٩١٤ – ١٩٢١م، (– ب. ت)ج ١، ص ٥٤.
(١٢) الرافعي، المرجع السابق، ص٧٣-٧٤.
(١٣) الرافعي، المرجع السابق، ص٢٨.
(١٤) عبد العظم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ – ١٩٣٦م)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف (القاهرة : ١٩٦٨)، ص ٨٣.
(١٥) احمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، مطبعة دار المعارف، (القاهرة : ١٩٦٧)، ص ٩٩-١٠٠.
(١٦) مصطفى، المرجع السابق، ص١٠٠.
(١٧) شهري عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٦)، (القاهرة: ١٩٥٧)، ص٣٥.
(١٨) الرافعي : ج١، ص ٧٤-٧٥.
(١٩) ابراهيم، المرجع السابق، ص ٢٦٩.
(٢٠) العدول واخرون، المرجع السابق، ص٣٤٦.
(٢١) ابراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧١.
(٢٢) العدول واخرون، المرجع السابق، ص ٣٤٦.
(٢٣) ابراهيم، المرجع السابق، ص٢٧٣.
(٢٤) الرافعي، المرجع السابق، جـ، ص١٦٤.
(٢٥) زاهية قدورة، تاريخ العربي الحديث، دار النهضة العربية (بيروت : ١٩٧٠)، ص ٣٧٣.

(٢٦) محمد مصطفى عطا،، مصر بين ثورتين، دار المعارف، (القاهرة : ب ت)، ص٤٧.

(٢٧) الرافعي، المرجع السابق، ج١، ص٢٩.

(٢٨) الرافعي، المرجع السابق، ج١، ص٤٠.

(٢٩) الرافعي، المرجع السابق، ج١، ص٤٢.

(٣٠) الرافعي، المرجع السابق، ج١، ص٥٤.

(٣١) الرافعي، المرجع السابق، ج١، ص ٥٨.

(٣٢) الرافعي، المرجع السابق، ج١، ص ٦٤.

(٣٣) محمد عبدالرحمن حسين، نضال شعب مصر(١٧٩٨-١٩٥٦)، منشاة المعارف، (القاهرة: ب.ت)، ص٩١.

(٣٤) رمضان، المرجع السابق، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٣٥) ابراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧٥ .

(٣٦) مصطفى، المرجع السابق، ص ١١٦.

(٣٧) العدول واخرونا، المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٣٨) الرافعي، المرجع السابق، ج١، ص٤٤.

(٣٩) رمضان، المرجع السابق، ص١٣٩.

(٤٠) نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة محمد عوض ابراهيم واخرون، دار الاحياء العربي للكتب العربية (القاهرة : ١٩٥٣)، ص ١٥.

(٤١) عز الدين، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٤٢) شماته عيسى إبراهيم، الكتاب الاسود (الاستعمار في مصر)، دار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة: ١٩٦٦)، ص ٤٠.

(٤٣) ابراهيم، المرجع نفسه، ص ٤٣.

(٤٤) توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي، جامعة الموصل، (الموصل: ١٩٧٥)، ص١٦.

(٤٥) اليوزبكي واخرون، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٤٦) عطا، المرجع السابق، ص٦٣.

(٤٧) رمضان، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٤٨) رمضان، المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٤٩) رمضان، المرجع السابق، ص ٢٧٥-٣٩٣ .

(٥٠) محمد حسن هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، مطبعة مصر، (القاهرة: ١٩٥١)، ص٤٥ .

(٥١) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب ثورة ١٩١٩م، دار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة: ١٩٥٩) ج١، ص١٨٩.

(٥٢) العدول واخرون، المرجع السابق، ص ٣٥٤ .

(٥٣) الرافعي، في اعقاب ثورة ١٩١٩، ج١، ص١٩١.

(٥٤) ابراهيم، المرجع السابق، ص ٢٨٥ .

(٥٥) علي شلبي، مصطفى النحاس جبر، الانقلابات الدستورية في مصر (١٩٢٣-١٩٣٦)(القاهرة : ١٩٨١)، ص ١٤.

(٥٦) مصطفى، المرجع السابق، ص ١٥٤ .

(٥٧) قدورة، المرجع السابق، ص ٣٧٥ .

(٥٨) ابراهيم، المرجع السابق، ص ٢٩١ .

(٥٩) ابراهيم، المرجع السابق، ص ٢٩٣ .

(٦٠) الرافعي، في اعقاب الثورة المصريهة، ج١، ص ١٧٩ .

(٦١) هيكل، المرجع السابق، حسن ٢١٠.

(٦٢) ابراهيم، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

(٦٣) شلبي والنحاس، المرجع السابق، ص ٣٠ .

(٦٤) العدول وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٥٩ .

(٦٥) الشافعي، المرجع السابق، ص ٧٨ .

(٦٦) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت : ١٩٧٠)، ص ٥٠٨ .

(٦٧) هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية (١٩٣٦-١٩٥٢) (القاهرة : ١٩٨٧)، ص ٤٢-٤٤ .

(٦٨) رمضان، المرجع السابق، ص ٧٨١ .

(٦٩) رمضان، المرجع السابق، ص ٧٨٢ .

(٧٠) رمضان، المرجع السابق، ص ٧٨٤ .

(٧١) عبدالناصر المرجع السابق، ص ٥١ .

(٢) إلغاء الحماية البريطانية على مصر، ووجود القوات البريطانية في منطقة قناة السويس، كذلك الترتيبات الخاصة بشأن الجيش المصري والاستقلال الاقتصادي، والإجراءات الخاصة بتعديل المعاهدة، والموافقة على تعديل الدستور: التزام بريطانيا بحماية مصر:حرية مصر في الأمور الداخلية: لمزيد من التفاصيل انظر: مفيد محمد نوري، واخرون، دراسات في الوطن العربي (الموصل : ١٩٧٢)، ص١٥٠.

(٧٣) نوريا واخرون، المرجع المسابق، ص ١٥٢.

(٧٤) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧-١٩٤٨)، (لبنان: ١٩٧٣)، ص٣٥ .

(٧٥) رمضان، المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٧٦) رمضان، المرجع السابق، ص ١٠٢ .

(٧٧) رمضان، المرجع السابق، ص ١٠٢-١٠٨ .

(٧٨) عبدالرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة: ١٩٥١)، جـ ٣، ص٧٣.

(٧٩) الرافعي، المرجع السابق، جـ ٣، ص٧٥ .

(٨٠) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٨٢ .

(٨١) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٥٦ .

(٨٢) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨)، ص ٢١١ - ٢١٣ .

(٨٣) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، (بغداد : ١٩٦٤)، جـ ٢، ص ٢١٣.

(٨٤) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨)، ص ٢٨-٢٩ .

(٨٥) لنشوفسكي، المرجع السابق، جـ ٢، ص ٢١٤ .

(٨٦) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ١٧٩ .

(٨٧) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ١٨١ .

(٨٨) حسين، المرجع السابق، ص ٨٧ .

(٨٩) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٨٩-٩١ .

(٩٠) طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢)، دار الشروق، (القاهرة : ١٩٨٣)، ص ٥٢.

(٩١) محمد شوقي زكي، الاخوان المسلمين والمجتمع العربي، دار الانصار، (القاهرة: ١٩٨٠)، ص٢٧-٢٨.

(٩٢) حسن البنا، قضيتنا بين ايدي الراي العام المصري والعربي والضمير العاطفي، دار الطباعة والنشر الاسلامية، (القاهرة : ١٩٧٧)، ص ٣٢

(٩٣) رفعت سعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر (١٩٠٠ - ١٩٤٥)، دار الثقافة الجديدة، (القاهرة: ب.ت)، ص ٢٥٩.

(٩٤) البشري، المرجع السابق، ص ٨٤ .

(٩٥) الشافعي، المرجع السابق، ص ٩٧ .

(٩٦) عمر، المرجع السابق، ص ٥١٩ .

(٩٧) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٢٢٥ .

(٩٨) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٢٣٠ .

(٩٩) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ الوحدة وادي النيل السياسية في القرن ١٩ (١٨٢٠-١٨٩٩)، (القاهرة : ١٩٦٣)، ص ٨٨- ٩٨.

(١٠٠) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٢٣٩ .

(١٠١) العدول واخرون، المرجع السابق، ص ٣٦٧ .

(١٠٢) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٢٤٤ .

(١٠٣) بشري، المرجع السابق، ص ١٤٧ .

(١٠٤) عبد الناصر، المرجع السابق، ص ٣٠٠ .

(١٠٥) نوري وآخرون، المرجع السابق، ص ١٥٣ .

(١٠٦) العدول واخرون، المرجع السابق، ص ٣٦٩ .

(١٠٧) نوري وآخرون، المرجع السابق، ص ١٥٤ .

(١٠٨) الشافعي، المرجع السابق، ص ١١٦ .

(١٠٩) الشافعي، المرجع السابق، ص ١١٧ .

(١١٠) الشافعي، المرجع السابق، ص ١٢٠ .

(١١١) سامي ابو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر، مكتبة المدبولي، (القاهرة : ١٩٨٨)، ص٣٢١.

(١١٢) ابو النور، المرجع السابق، ص ٣٢١ .

(١١٣) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: ١٩٧٤)، ج١، ص ١٦٥.

(١١٤) الشافعي، المرجع السابق، ص ١٢٣ .

(١١٥) محمد أنيس، حريق القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: ١٩٧٢)، ص٥٢.

(١١٦) نوري وآخرون، المرجع السابق، ص ١٥٤ .

(١١٧) جلال يحيى، اصول ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، دار القومية للطباعة، (القاهرة: ١٩٦٤)، ص ٢٠٦ .

(١١٨) نوري وآخرون، المرجع السابق، ص ١٥٥ .

(١١٩) يحيى، المرجع السابق، ص ٢٠٨ .

(١٢٠) يحيى، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(١٢١) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨)، ص ١٣٧-١٤١ .

(١٢٢) أمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (القاهرة: ب. ت)، ص ٣١ .

(١٢٣) سعيد، المرجع السابق، ص ٣٣ .

(١٢٤) سعيد، المرجع السابق، ص ٣٥ .

(١٢٥) نوري وآخرون، المرجع السابق، ص ١٥٧ .

(١٢٦) أيغور بيلياييف، آفغيني بريما كوف، تعريب عبد الرحمن، الخميس، مصر في عهد عبد الناصر، (بيروت: ١٩٧٠)، ج١، ص ٥-٦.

(١٢٧) لنشوفسكي، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٢٩ .

(١٢٨) نوري وآخرون، المرجع السابق، ص ١٥٧ .

(١٢٩) لنشوفسكي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٢٩.

(١٣٠) عز الدين، المرجع السابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(١٣١) العدول واخرون، المرجع السابق، ص ٣٨٠ .

(١٣٢) لنشوفسكي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٣١ .

(١٣٣) عز الدين، المرجع السابق، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

(١٣٤) العدول وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٨٣ .